

**بروتوكول إضافي
لاتفاقية تنظيم استخدام العمال الأردنيين بين
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر**

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٤٣) تاريخ ٢٠١٠/٤/٢٧ المتضمن الموافقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية تنظيم استخدام العمال الأردنيين الذي تم التوقيع عليه في الدوحة بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٤ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر بصيغته التالية :-

إن حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر ، (الطرفان)
إيماناً منهما بتعزيز التعاون المشترك بما يخدم أفضل مصالح مواطنيهما ،
ورغبةً منهما في تحديث أحكام اتفاقية تنظيم استخدام العمال الأردنيين في دولة قطر
الموقعة في ١٩٩٧/٥/٥ (الاتفاقية) ،

فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة (١)

تقوم وزارة العمل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العمل في دولة قطر بتمثيل المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر في كل ما يتعلق بتنفيذ اتفاقية تنظيم استخدام اليد العاملة الأردنية في دولة قطر .

المادة (٢)

يقوم الطرفان من وقت لآخر ، من خلال اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة (١٢) من الاتفاقية ، بمراجعة فرص العمل المتاحة في دولة قطر بما في ذلك المعلومات العامة المتعلقة بخطط التنمية في دولة قطر ، وفرص العمل المحتملة بموجبها لأصناف أو مهارات عمل محددة ، والفترة المتوقعة لفرص العمل هذه ، وتوفر الرغبة لدى مواطني الأردن للاستفادة منها .

المادة (٣)

تجتمع اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة (١٢) من الاتفاقية مرة واحدة في السنة بالتبادل في كل من الدولتين ، كما تجتمع أيضا عند الحاجة .

المادة (٤)

يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من العاملين الأردنيين ، عند انتهاء المدة المحددة لاستخدامهم بموجب عقود الاستخدام الخاصة بهم ، كما يجوز لها اتخاذ إجراءات الإعادة ذاتها قبل انتهاء المدة المحددة في عقود الاستخدام في حالة انتهاء حاجة العمل لهم ، على أن تدفع لهم في هذه الحالة الأخريرة الأجور المقررة لهم وأية حقوق أخرى مستحقة لهم بموجب عقود العمل المبرمة معهم أو بموجب قانون العمل في دولة قطر .

المادة (٥)

يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من العاملين الأردنيين إذا كان يتعارض في دولة قطر يتعارض مع المصلحة العامة أو الأمن الوطني للدولة ، وذلك بدون الإخلال بالحقوق المستحقة بموجب عقود العمل المبرمة معهم أو بموجب قانون العمل في دولة قطر .

المادة (٦)

يحل عقد العمل النموذجي الملحق بهذا البروتوكول الإضافي محل العقد الملحق بالاتفاقية .

المادة (٧)

يعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية ، ويسري مفعوله لنفس مدة سريان الاتفاقية ، ويدخل حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من المندوبين المخولين للطرفين .
حرر هذا البروتوكول الإضافي من نسختين أصليتين باللغة العربية ، ولهما نفس الحجية ، ووقع في مدينة الدوحة يوم الإثنين ٢٦ ذو القعدة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨ م .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
باسم خليل السالم
وزير العمل

عن حكومة دولة قطر
د. سلطان بن حسن الضابنت الدوسري
وزير العمل